تقرير
مجلس الإدارة عن نتائج الربع الأول من عام ٢٠١١

أعلن البنك الوطنى للتنمية عن نتائجه المالية خلال الربع الأول من العام الحالى ، هذا وجدير بالذكر أن الربع الأول من عام ٢٠١١ شهد العديد من الأحداث وواكب هذه الأحداث إضطرابات وتحديات كان لها تبعات على القطاع الإقتصادى بشكل عام ، حيث تراجع الناتج القومى من ٧% فى عام ٢٠١٠ الى ٣,٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ ٠ وأثناء فترة الإضطرابات قام مصرفنا بتشكيل فريق عمل لإدارة الأزمة ، وكان هدفه الأساسى الحفاظ على البنك وموظفيه وفروعه وضمان إستمرارية العمل وتفادى أى توقف للخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، وتم تفعيل برنامج إدارة الأزمات ، وقامت كل الإدارات بإظهار مستوى عال من الكفاءة فى إحتواء الأزمة خلال تلك الفترة ٠

أولاً: قطاع تمويل الشركات والإستثمارات:-

حققت محفظة تمويلات قطاع الشركات نمواً بنسبة ١٠,٧% لتصل الى ١,٤٥٥ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ١٤١ مليون جنيه مصرى مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠ ، حيث كانت محفظة التمويلات ١,٣١٤ مليون جنيه مصرى ٠

ثانياً: قطاع خدمات التجزئة المصرفية والفروع:-

تأثرت محفظة قطاع التجزئة بالأحداث السائدة ، حيث أظهرت أرقام الربع الأول عام ٢٠١١ تراجع بنسبة ٧,٦% ، حيث بلغ إجمالى التمويلات ١,٠٨٠ مليون جنيه مصرى مقارنة بالمحفظة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ والتى بلغت ١,١٦٩ مليون جنيه مصرى ٠
وإيماناً من البنك بقدرة الإقتصاد المصرى على تحقيق معدلات نمو فى المستقبل ، إستمر البنك فى تنفيذ خطته الرامية إلى التطوير والتجديد ، حيث تم مؤخراً إطلاق وعاء إدخارى جديد وفريد من نوعه تحت مسمى "حساب التوفير الإسلامى ذو العائد المتزايد" وهو حساب مطابق لضوابط الشريعة الإسلامية وذو عائد إستثمارى شهرى يتراوح من ٥% إلى ٦.٦% طبقاً للشريحة التى يقع ضمنها رصيد الحساب ، وقد سجل هذا الوعاء الجديد نجاحاً ولاقى إقبالا من العملاء ٠ كما استمر البنك فى خطته لتطوير شبكة فروعه وتحقيق مزيداً من الإنتشار فى جميع أنحاء الجمهورية ، حيث تم إفتتاح ثلاثة فروع جديدة للبنك بعد تطويرهم - فرع بمحافظة المنيا وفرع بشارع قصر النيل بالقاهرة وفرع جديد بمدينة المنصورة ليحل محل فرع "أبو المطامير" ٠ وفى يناير الماضى قام البنك برعاية معرض السيارات الدولى "فورميولا الأهرام" الذى حقق فيه نجاحاً منقطع النظير يعكس المركز المتقدم فى قطاع تمويل السيارات الذى حققه البنك بحصوله على حصة سوقية عالية بنسبة ١٠% فى أقل من عامين ٠

ثالثاً: قطاع تمويل المنشآت متناهية الصغر:-

استطاع القطاع المحافظة على محفظة التمويلات للمنشآت متناهية الصغر دون زيادة أو نقصان ليبلغ إجمالى التمويلات المتناهية الصغر ١٩١ مليون جنيه مصرى ٠ وللطبيعة الخاصة لهذا القطاع وسرعة تأثره بأية متغيرات تطرأ على الإقتصاد المصرى ، لذا ركز القطاع نشاطه فى إستمرار التحصيل للأقساط فى مواعيدها وتقديراً للظروف الإقتصادية التى أثرت على بعض الأنشطة المتعامل معها ، تم تأجيل الأقساط المستحقة لتسدد بعد إنتهاء التمويل الممنوح للعميل ٠

رابعاً: قطاع الخزينة:-

استمر قطاع الخزينة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ فى إدارة عمليات التداول بما فيها إستثمارات أدوات العائد الثابت وعمليات قطع العملات الأجنبيه بكفاءة ٠

تقرير
مجلس الإدارة عن نتائج الربع الأول من عام ٢٠١١

أعلن البنك الوطنى للتنمية عن نتائجه المالية خلال الربع الأول من العام الحالى ، هذا وجدير بالذكر أن الربع الأول من عام ٢٠١١ شهد العديد من الأحداث وواكب هذه الأحداث إضطرابات وتحديات كان لها تبعات على القطاع الإقتصادى بشكل عام ، حيث تراجع الناتج القومى من ٧% فى عام ٢٠١٠ الى ٣,٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ ٠ وأثناء فترة الإضطرابات قام مصرفنا بتشكيل فريق عمل لإدارة الأزمة ، وكان هدفه الأساسى الحفاظ على البنك وموظفيه وفروعه وضمان إستمرارية العمل وتفادى أى توقف للخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، وتم تفعيل برنامج إدارة الأزمات ، وقامت كل الإدارات بإظهار مستوى عال من الكفاءة فى إحتواء الأزمة خلال تلك الفترة ٠

أولاً: قطاع تمويل الشركات والإستثمارات:-

حققت محفظة تمويلات قطاع الشركات نمواً بنسبة ١٠,٧% لتصل الى ١,٤٥٥ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ١٤١ مليون جنيه مصرى مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠ ، حيث كانت محفظة التمويلات ١,٣١٤ مليون جنيه مصرى ٠

ثانياً: قطاع خدمات التجزئة المصرفية والفروع:-

تأثرت محفظة قطاع التجزئة بالأحداث السائدة ، حيث أظهرت أرقام الربع الأول عام ٢٠١١ تراجع بنسبة ٧,٦% ، حيث بلغ إجمالى التمويلات ١,٠٨٠ مليون جنيه مصرى مقارنة بالمحفظة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ والتى بلغت ١,١٦٩ مليون جنيه مصرى ٠

وإيماناً من البنك بقدرة الإقتصاد المصرى على تحقيق معدلات نمو فى المستقبل ، إستمر البنك فى تنفيذ خطته الرامية إلى التطوير والتجديد ، حيث تم مؤخراً إطلاق وعاء إدخارى جديد وفريد من نوعه تحت مسمى "حساب التوفير الإسلامى ذو العائد المتزايد" وهو حساب مطابق لضوابط الشريعة الإسلامية وذو عائد إستثمارى شهرى يتراوح من ٥% إلى ٦.٦% طبقاً للشريحة التى يقع ضمنها رصيد الحساب ، وقد سجل هذا الوعاء الجديد نجاحاً ولاقى إقبالا من العملاء ٠ كما استمر البنك فى خطته لتطوير شبكة فروعه وتحقيق مزيداً من الإنتشار فى جميع أنحاء الجمهورية ، حيث تم إفتتاح ثلاثة فروع جديدة للبنك بعد تطويرهم - فرع بمحافظة المنيا وفرع بشارع قصر النيل بالقاهرة وفرع جديد بمدينة المنصورة ليحل محل فرع "أبو المطامير" ٠ وفى يناير الماضى قام البنك برعاية معرض السيارات الدولى "فورميولا الأهرام" الذى حقق فيه نجاحاً منقطع النظير يعكس المركز المتقدم فى قطاع تمويل السيارات الذى حققه البنك بحصوله على حصة سوقية عالية بنسبة ١٠% فى أقل من عامين ٠

ثالثاً: قطاع تمويل المنشآت متناهية الصغر:-

استطاع القطاع المحافظة على محفظة التمويلات للمنشآت متناهية الصغر دون زيادة أو نقصان ليبلغ إجمالى التمويلات المتناهية الصغر ١٩١ مليون جنيه مصرى ٠ وللطبيعة الخاصة لهذا القطاع وسرعة تأثره بأية متغيرات تطرأ على الإقتصاد المصرى ، لذا ركز القطاع نشاطه فى إستمرار التحصيل للأقساط فى مواعيدها وتقديراً للظروف الإقتصادية التى أثرت على بعض الأنشطة المتعامل معها ، تم تأجيل الأقساط المستحقة لتسدد بعد إنتهاء التمويل الممنوح للعميل ٠

رابعاً: قطاع الخزينة:-

استمر قطاع الخزينة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ فى إدارة عمليات التداول بما فيها إستثمارات أدوات العائد الثابت وعمليات قطع العملات الأجنبيه بكفاءة ٠

خامساً: قطاع أنظمة المعلومات:-

قام قطاع أنظمة المعلومات بدور فعال خلال فترة الأزمة فى تأمين وحماية شبكة معلومات الحاسب الآلى وإستمرار تقديم المساعدة والدعم الفنى للفروع والإدارات ٠
هذا ويتابع القطاع تنفيذ الخطة بشأن إستيعاب طرح منتجات جديدة فى السوق وتطبيق نظم الخزينة ونظام التأجير التمويلى ٠

سادساً: قطاع الموارد البشرية:-

قام قطاع الموارد البشرية بإجراء كافة الدراسات لتنفيذ قرار مجلس الإدارة بشأن مطالب العاملين وتنفيذ التعديلات على الرواتب للموظفين المعينين قبل الإستحواذ ومن تم تعيينهم حتى نهاية عام ٢٠٠٨ ٠ وقد قدرت تكلفة هذه الزيادات بحوالى ٤٠ مليون جنيه مصرى خلال عام ٢٠١١ ٠

ثامناً: المركز المالى:-

وتشير المؤشرات المالية إلى أن البنك لم يكن بمنأى عن الأحداث والإضطرابات التى شهدتها جمهورية مصر العربية فى مطلع العام الجارى والتى إنعكست تداعياتها بالسلب على القطاع المصرفى المصرى ككل ٠
هذا ، وتعكس البيانات المالية للربع الأول من عام ٢٠١١ إنخفاضاً فى مجموع ودائع العملاء ، حيث بلغت ٨,٧٩٤ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ مقابل ١٠,٨٦٩ مليون جنيه مصرى فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ لتسجل إنخفاضاً قدره ١٩,١ % ٠ وكان هذا الإنخفاض فى ودائع الصناديق الإستثمارية لدى البنك ولم تتأثر ودائع الشركات أو الأفراد بالأحداث ٠

وعلى جانب آخر حقق البنك نمواً فى صافى محفظة التمويلات الإسلامية التى بلغت ٢,٦١٨ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ مقابل ٢,٣٠٢ مليون جنيه مصرى بنهاية ديسمبر ٢٠١٠ ، محققة بذلك نسبة نمو قدرها ١٣.٧% ٠
سجلت أصول البنك إنخفاضاً بنسبة ١٤,٩% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجارى ليبلغ إجماليها ١٠,٢١٤ مليون جنيه مصرى فى نهاية مارس ٢٠١١ ٠
بلغ صافى العائد من التمويل ٣٦,٣ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ محققاً نسبة زيادة قدرها ٦٢,٨% مقارنة بنهاية مارس ٢٠١٠ ، حيث كان صافى العائد من التمويل ٢٢,٣ مليون جنيه مصرى ٠ بينما سجل صافى الأتعاب والعمولات إنخفاضاً بمقدار ٢٣,٢% فى مارس ٢٠١١ لتبلغ ١٢,٦ مليون جنيه مصرى مقارنة بـ ١٦,٤ مليون جنيه مصرى فى نهاية مارس ٢٠١٠ ٠

إنعكست المؤشرات المشار إليها على تحقيق صافى خسارة قدرها ١٦٩ مليون جنيه مصرى خلال الربع الأول من العام ٢٠١١ من ضمنها ١٢٥ مليون جنيه إحتساب مخصصات للديون المتعثرة السابقة للإستحواذ ، وذلك وفقاً لسياسة البنك الرامية لتدعيم مخصصات الديون المتعثرة ، حيث بلغ رصيد المخصصات فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ مبلغ ٢,٦٥٤ مليون جنيه مصرى ، بالإضافة إلى تحصيل أو تسوية بعض ديون العملاء ، حيث تمكن من تحصيل مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه مصرى ٠

ورغم كل التحديات التى يواجهها الإقتصاد والقطاع المصرفى بشكل خاص ، إلا أن البنك الوطنى للتنمية مستمر فى سياسته الرامية إلى تحويل البنك إلى بنك إسلامى متطور متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتقديم منتجات وأدوات إستثمارية متنوعة عملاً على توسيع قاعدة إيراداته والمحافظة على جودة المحفظة التمويلية مع تقديم خدمة متميزة لعملائه ٠

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

نيفين إبراهيم محمود لطفى
رئيس مجلس الإدارة

خامساً: قطاع أنظمة المعلومات:-

قام قطاع أنظمة المعلومات بدور فعال خلال فترة الأزمة فى تأمين وحماية شبكة معلومات الحاسب الآلى وإستمرار تقديم المساعدة والدعم الفنى للفروع والإدارات ٠
هذا ويتابع القطاع تنفيذ الخطة بشأن إستيعاب طرح منتجات جديدة فى السوق وتطبيق نظم الخزينة ونظام التأجير التمويلى ٠

سادساً: قطاع الموارد البشرية:-

قام قطاع الموارد البشرية بإجراء كافة الدراسات لتنفيذ قرار مجلس الإدارة بشأن مطالب العاملين وتنفيذ التعديلات على الرواتب للموظفين المعينين قبل الإستحواذ ومن تم تعيينهم حتى نهاية عام ٢٠٠٨ ٠ وقد قدرت تكلفة هذه الزيادات بحوالى ٤٠ مليون جنيه مصرى خلال عام ٢٠١١ ٠

ثامناً: المركز المالى:-

وتشير المؤشرات المالية إلى أن البنك لم يكن بمنأى عن الأحداث والإضطرابات التى شهدتها جمهورية مصر العربية فى مطلع العام الجارى والتى إنعكست تداعياتها بالسلب على القطاع المصرفى المصرى ككل ٠
هذا ، وتعكس البيانات المالية للربع الأول من عام ٢٠١١ إنخفاضاً فى مجموع ودائع العملاء ، حيث بلغت ٨,٧٩٤ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ مقابل ١٠,٨٦٩ مليون جنيه مصرى فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ لتسجل إنخفاضاً قدره ١٩,١ % ٠ وكان هذا الإنخفاض فى ودائع الصناديق الإستثمارية لدى البنك ولم تتأثر ودائع الشركات أو الأفراد بالأحداث ٠

وعلى جانب آخر حقق البنك نمواً فى صافى محفظة التمويلات الإسلامية التى بلغت ٢,٦١٨ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ مقابل ٢,٣٠٢ مليون جنيه مصرى بنهاية ديسمبر ٢٠١٠ ، محققة بذلك نسبة نمو قدرها ١٣.٧% ٠
سجلت أصول البنك إنخفاضاً بنسبة ١٤,٩% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجارى ليبلغ إجماليها ١٠,٢١٤ مليون جنيه مصرى فى نهاية مارس ٢٠١١ ٠
بلغ صافى العائد من التمويل ٣٦,٣ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ محققاً نسبة زيادة قدرها ٦٢,٨% مقارنة بنهاية مارس ٢٠١٠ ، حيث كان صافى العائد من التمويل ٢٢,٣ مليون جنيه مصرى ٠ بينما سجل صافى الأتعاب والعمولات إنخفاضاً بمقدار ٢٣,٢% فى مارس ٢٠١١ لتبلغ ١٢,٦ مليون جنيه مصرى مقارنة بـ ١٦,٤ مليون جنيه مصرى فى نهاية مارس ٢٠١٠ ٠

إنعكست المؤشرات المشار إليها على تحقيق صافى خسارة قدرها ١٦٩ مليون جنيه مصرى خلال الربع الأول من العام ٢٠١١ من ضمنها ١٢٥ مليون جنيه إحتساب مخصصات للديون المتعثرة السابقة للإستحواذ ، وذلك وفقاً لسياسة البنك الرامية لتدعيم مخصصات الديون المتعثرة ، حيث بلغ رصيد المخصصات فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ مبلغ ٢,٦٥٤ مليون جنيه مصرى ، بالإضافة إلى تحصيل أو تسوية بعض ديون العملاء ، حيث تمكن من تحصيل مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه مصرى ٠

ورغم كل التحديات التى يواجهها الإقتصاد والقطاع المصرفى بشكل خاص ، إلا أن البنك الوطنى للتنمية مستمر فى سياسته الرامية إلى تحويل البنك إلى بنك إسلامى متطور متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتقديم منتجات وأدوات إستثمارية متنوعة عملاً على توسيع قاعدة إيراداته والمحافظة على جودة المحفظة التمويلية مع تقديم خدمة متميزة لعملائه ٠

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

نيفين إبراهيم محمود لطفى
رئيس مجلس الإدارة

تقرير
مجلس الإدارة عن نتائج الربع الأول من عام ٢٠١١

أعلن البنك الوطنى للتنمية عن نتائجه المالية خلال الربع الأول من العام الحالى ، هذا وجدير بالذكر أن الربع الأول من عام ٢٠١١ شهد العديد من الأحداث وواكب هذه الأحداث إضطرابات وتحديات كان لها تبعات على القطاع الإقتصادى بشكل عام ، حيث تراجع الناتج القومى من ٧% فى عام ٢٠١٠ الى ٣,٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ ٠ وأثناء فترة الإضطرابات قام مصرفنا بتشكيل فريق عمل لإدارة الأزمة ، وكان هدفه الأساسى الحفاظ على البنك وموظفيه وفروعه وضمان إستمرارية العمل وتفادى أى توقف للخدمات المصرفية المقدمة للعملاء ، وتم تفعيل برنامج إدارة الأزمات ، وقامت كل الإدارات بإظهار مستوى عال من الكفاءة فى إحتواء الأزمة خلال تلك الفترة ٠

أولاً: قطاع تمويل الشركات والإستثمارات:-

حققت محفظة تمويلات قطاع الشركات نمواً بنسبة ١٠,٧% لتصل الى ١,٤٥٥ مليون جنيه مصرى بزيادة قدرها ١٤١ مليون جنيه مصرى مقارنة بنهاية عام ٢٠١٠ ، حيث كانت محفظة التمويلات ١,٣١٤ مليون جنيه مصرى ٠

ثانياً: قطاع خدمات التجزئة المصرفية والفروع:-

تأثرت محفظة قطاع التجزئة بالأحداث السائدة ، حيث أظهرت أرقام الربع الأول عام ٢٠١١ تراجع بنسبة ٧,٦% ، حيث بلغ إجمالى التمويلات ١,٠٨٠ مليون جنيه مصرى مقارنة بالمحفظة فى نهاية ديسمبر ٢٠١٠ والتى بلغت ١,١٦٩ مليون جنيه مصرى ٠

وإيماناً من البنك بقدرة الإقتصاد المصرى على تحقيق معدلات نمو فى المستقبل ، إستمر البنك فى تنفيذ خطته الرامية إلى التطوير والتجديد ، حيث تم مؤخراً إطلاق وعاء إدخارى جديد وفريد من نوعه تحت مسمى "حساب التوفير الإسلامى ذو العائد المتزايد" وهو حساب مطابق لضوابط الشريعة الإسلامية وذو عائد إستثمارى شهرى يتراوح من ٥% إلى ٦.٦% طبقاً للشريحة التى يقع ضمنها رصيد الحساب ، وقد سجل هذا الوعاء الجديد نجاحاً ولاقى إقبالا من العملاء ٠ كما استمر البنك فى خطته لتطوير شبكة فروعه وتحقيق مزيداً من الإنتشار فى جميع أنحاء الجمهورية ، حيث تم إفتتاح ثلاثة فروع جديدة للبنك بعد تطويرهم - فرع بمحافظة المنيا وفرع بشارع قصر النيل بالقاهرة وفرع جديد بمدينة المنصورة ليحل محل فرع "أبو المطامير" ٠ وفى يناير الماضى قام البنك برعاية معرض السيارات الدولى "فورميولا الأهرام" الذى حقق فيه نجاحاً منقطع النظير يعكس المركز المتقدم فى قطاع تمويل السيارات الذى حققه البنك بحصوله على حصة سوقية عالية بنسبة ١٠% فى أقل من عامين ٠

ثالثاً: قطاع تمويل المنشآت متناهية الصغر:-

استطاع القطاع المحافظة على محفظة التمويلات للمنشآت متناهية الصغر دون زيادة أو نقصان ليبلغ إجمالى التمويلات المتناهية الصغر ١٩١ مليون جنيه مصرى ٠ وللطبيعة الخاصة لهذا القطاع وسرعة تأثره بأية متغيرات تطرأ على الإقتصاد المصرى ، لذا ركز القطاع نشاطه فى إستمرار التحصيل للأقساط فى مواعيدها وتقديراً للظروف الإقتصادية التى أثرت على بعض الأنشطة المتعامل معها ، تم تأجيل الأقساط المستحقة لتسدد بعد إنتهاء التمويل الممنوح للعميل ٠

رابعاً: قطاع الخزينة:-

استمر قطاع الخزينة خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ فى إدارة عمليات التداول بما فيها إستثمارات أدوات العائد الثابت وعمليات قطع العملات الأجنبيه بكفاءة ٠

خامساً: قطاع أنظمة المعلومات:-

قام قطاع أنظمة المعلومات بدور فعال خلال فترة الأزمة فى تأمين وحماية شبكة معلومات الحاسب الآلى وإستمرار تقديم المساعدة والدعم الفنى للفروع والإدارات ٠
هذا ويتابع القطاع تنفيذ الخطة بشأن إستيعاب طرح منتجات جديدة فى السوق وتطبيق نظم الخزينة ونظام التأجير التمويلى ٠

سادساً: قطاع الموارد البشرية:-

قام قطاع الموارد البشرية بإجراء كافة الدراسات لتنفيذ قرار مجلس الإدارة بشأن مطالب العاملين وتنفيذ التعديلات على الرواتب للموظفين المعينين قبل الإستحواذ ومن تم تعيينهم حتى نهاية عام ٢٠٠٨ ٠ وقد قدرت تكلفة هذه الزيادات بحوالى ٤٠ مليون جنيه مصرى خلال عام ٢٠١١ ٠

ثامناً: المركز المالى:-

وتشير المؤشرات المالية إلى أن البنك لم يكن بمناى عن الأحداث والإضطرابات التى شهدتها جمهورية مصر العربية فى مطلع العام الجارى والتى إنعكست تداعياتها بالسلب على القطاع المصرفى المصرى ككل ٠
هذا ، وتعكس البيانات المالية للربع الأول من عام ٢٠١١ إنخفاضاً فى مجموع ودائع العملاء ، حيث بلغت ٨,٧٩٤ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ مقابل ١٠,٨٦٩ مليون جنيه مصرى فى نهاية العام المالى ٢٠١٠ لتسجل إنخفاضاً قدره ١٩,١ % ٠ وكان هذا الإنخفاض فى ودائع الصناديق الإستثمارية لدى البنك ولم تتأثر ودائع الشركات أو الأفراد بالأحداث ٠

وعلى جانب آخر حقق البنك نمواً فى صافى محفظة التمويلات الإسلامية التى بلغت ٢,٦١٨ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ مقابل ٢,٣٠٢ مليون جنيه مصرى بنهاية ديسمبر ٢٠١٠ ، محققة بذلك نسبة نمو قدرها ١٣.٧% ٠
سجلت أصول البنك إنخفاضاً بنسبة ١٤,٩% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجارى ليبلغ إجماليها ١٠,٢١٤ مليون جنيه مصرى فى نهاية مارس ٢٠١١ ٠
بلغ صافى العائد من التمويل ٣٦,٣ مليون جنيه مصرى بنهاية مارس ٢٠١١ محققاً نسبة زيادة قدرها ٦٢,٨% مقارنة بنهاية مارس ٢٠١٠ ، حيث كان صافى العائد من التمويل ٢٢,٣ مليون جنيه مصرى ٠ بينما سجل صافى الأتعاب والعمولات إنخفاضاً بمقدار ٢٣,٢% فى مارس ٢٠١١ لتبلغ ١٢,٦ مليون جنيه مصرى مقارنة بـ ١٦,٤ مليون جنيه مصرى فى نهاية مارس ٢٠١٠ ٠

إنعكست المؤشرات المشار إليها على تحقيق صافى خسارة قدرها ١٦٩ مليون جنيه مصرى خلال الربع الأول من العام ٢٠١١ من ضمنها ١٢٥ مليون جنيه إحتساب مخصصات للديون المتعثرة السابقة للإستحواذ ، وذلك وفقاً لسياسة البنك الرامية لتدعيم مخصصات الديون المتعثرة ، حيث بلغ رصيد المخصصات فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١١ مبلغ ٢,٦٥٤ مليون جنيه مصرى ، بالإضافة إلى تحصيل أو تسوية بعض ديون العملاء ، حيث تمكن من تحصيل مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه مصرى ٠

ورغم كل التحديات التى يواجهها الإقتصاد والقطاع المصرفى بشكل خاص ، إلا أن البنك الوطنى للتنمية مستمر فى سياسته الرامية إلى تحويل البنك إلى بنك إسلامى متطور متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وتقديم منتجات وأدوات إستثمارية متنوعة عملاً على توسيع قاعدة إيراداته والمحافظة على جودة المحفظة التمويلية مع تقديم خدمة متميزة لعملائه ٠

نيفين إبراهيم محمود لطفى
الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب

نيفين إبراهيم محمود لطفى
رئيس مجلس الإدارة